

المرأة العربية.. منكوبة بزوجها وأبنائها وهم أحياء

بيروت - لوريس الرشيدي



شهد الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة تعمقاً في مفهوم دور المرأة في المجتمع، وقدرتها على تولي المسؤوليات الإدارية والسياسية على مختلف المستويات، وأصبح الكلام عن قضاياها يتخذ بعداً شعبياً، ومشاركتها في الحياة العامة لا تثير معارضة لدى المجتمعات المختلفة على المستوى النظري، وبات هناك إدراك لأهمية هذه المشاركة بالنسبة إلى عملية التنمية المستدامة في ظل النظام العالمي الجديد.

إلا أن ذلك -للأسف- لم يترجمه الفعل، وبقي في إطار النظريات والتنظير، فلا يزال وضع المرأة العربية مرتهناً لمجموعة الأعراف والتقاليد التي تفرضها الثقافة الأبوية، حيث بقيت الأسرة العربية هرمية أبوية، وما على النساء سوى الطاعة والصبر على معاناتهن.

وقد كانت المرأة خير مجابهة للتمييز الذي تتعرض له منذ طفولتها كمولودة أنثى، وكذلك في المناهج التربوية، حيث إن النصوص التاريخية والأدبية تقدمها مثلاً على أنها ممرضة عند طبيب، أو سكرتيرة عند مدير، ولا تزال الكتب المدرسية تحفل بمظاهر التمييز.

وعلى الرغم من تلاحم المسببات والمعرفات وتراكم العثرات، استطاعت المرأة انتزاع مساحة واسعة من الحرية الشخصية، غير أن تمثيلها بما يتناسب مع قدراتها لناحية إدارة المجتمع والدولة لا يزال ضعيفاً ومجحفاً.

وهناك كثير من الوثائق الدولية المناهضة لأشكال التمييز ضد المرأة، حيث تتباهى الدول العربية بتوقيعها ومواكبتها للقرارات والمعاهدات الدولية، إلا أن موافقتها عليها تكون في الغالب مقرونة بتحفظات عن كثير من موادها.

وتتحد اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، الشبكة النسائية اللبنانية، اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وغيرها، مع المجتمع الدولي ومنظمة العفو الدولية، من أجل رفع التحفظات عن وثيقة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتنشط حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، في لبنان هذه الأيام لدى الجهات المعنية، بغية إلغاء التمييز ضد النساء في قانون الجنسية. وهذه الحملة يديرها مركز الأبحاث والتدريب «CRTD» تهدف إلى التوعية الاجتماعية، وجمع كل الحجج القانونية والوقائع، وكسب تأييد أصحاب النفوذ والقرار، بغية تنقية التشريع اللبناني من كل أشكال التمييز ضد المرأة.

على أن هذه الحملة لها صفة إقليمية، وكانت انطلقت من لبنان في العام 2002، وشملت 6 دول عربية هي: البحرين، مصر، المغرب، الجزائر، سورية، لبنان. وقد وضعت إستراتيجية لعملها في كل بلد على حدة، فدرست الواقع الاجتماعي والقانوني كل دولة، والمعاهدات الدولية التي أبرمتها، وإحصاء حالات النساء المتزوجات من أجانب وتجسيد المعاناة. وذلك حتى تكون الحجة واضحة لا ثغرات فيها، لطرح مشروع تعديل قانون الجنسية.

وزيرة الدولة منى عفيش، قالت: «لقد تسلمت هذا الملف قبل أن أكون في موقع القرار، وعملت عليه كثيراً، والآن أعمل عليه بقوة أكبر، وعم أطحش»، بعدما أصبحت في موقع القرار، وأحاول التنسيق مع وزير العدل والداخلية، لنرى ما يمكننا فعله وإنجازه من أجل التخفيف من معاناة النساء بالنسبة إلى الحصول على الإقامة وإجازة العمل والرسومات، وتسهيل الأمور بالنسبة إلى سوق العمل، نسعى قدر المستطاع، ونحن الآن في صدد تحضير أمر معين بخصوص قانون الجنسية، الأمر ليس بالسهل ويحتاج إلى الوقت.

روكتانة البغدادي (متزوجة من سوري) قالت: «انتظرت 8 سنوات من دون أولاد، حتى من الله علي بالخلف، لكنني تعرضت لولادة مبكرة في الشهر السابع من الحمل، فكان لا بد أن يبقى المولود في الحاضنة الاصطناعية «كوفيز» مدة شهرين، وأنا في ضائقة اقتصادية، ولا أملك المال الذي تتطلبه المستشفيات في هذه الحالات، فلجأت إلى الدولة اللبنانية، وكان ردها أن طفلي مواطن سوري، ولا يمكن مساعدته».

وأضافت: «توفي طفلي، وأشك بأن الطبيب عندما علم بأنني لا أستطيع دفع فاتورة المستشفى أعطاه حُقنة أودت بحياته ووفرت عليه التكاليف المادية، ولا أريد تسمية من قصدهم، لكنني لن أسامحهم لا في الدنيا ولا في الآخرة!، والآن لدي ولد آخر، وزوجي يعمل في ملحمة، لكنه دون زملانه، لا حق له في الضمان ولا في التأمين ولا في شيء، ونحن مهددون دائماً، ويمكن أن تتكرر مأساتي عند أي عارض صحي، أين حق الإنسان؟ هذا تصرف عرقي وعنصري فاضح، يجعلني أفضل العيش في أي بلد يحترم إنسانيتي وأسرتي، وحققنا بأدنى حقوق الحياة الطبيعية».

{ الطبيبة عاتكة حامد قالت: «درست الطب في موسكو وتعرفت إلى زوجي الهندي الجنسية، وبعد الزواج عدنا إلى لبنان، وبدأت المعاناة بخصوص الإقامة وسوق العمل، فرجع زوجي إلى موسكو، ونحن نعيش التششت منذ 13 عاماً، الآن لدي ولدان، وكنت لا أرغب بإنجاب الثاني، نتيجة للمعاناة التي أعيشها وعائلتي المفككة، وإجراءات الإقامة وعمليات التقصي، والمصير المجهول عندما يبلغون سن الرشد، فقد يقومون بترحيلهم، وحينها سأنتزع روح من ينتزع ابني من حضني، حتى أن كل ما نكد ونشقى به أنا وزوجي قد يحرم أولادي من التمتع به،

فقد تتقاسم الدولة اللبنانية إرثهم مع عائلتي، نحن لبنانيون ونعاني في موضوع الإرث، فكيف لأولادي الأجانب ومن الديانة الهندوسية، إنني وأولادي نعيش رعباً حقيقياً، وبعداً عن زوجي، الذي إن كان يفكر بالعودة والعمل هنا فسيكون عبئاً إضافياً عليّ لجهة إقامته وكفالتة وما إلى هنالك من دوامة لا تنتهي».

وتضيف عاتكة: «أولادي ولدوا في لبنان ويدرسون في لبنان، ولا يعرفون إلا بلدهم لبنان ونشيدده الوطني، وهم أشد انتماءً من أبناء المسؤولين الذين يدرسون في الغرب ولا يتكلمون العربية، وكثيرون منهم جابهونا وقالوا: «ناقصنا امرأة تعطينا الجنسية» وغيرها من المواقف الجارحة والمجحفة، وأنا أدعو الله أن تتزوج بناتهن من أجانب، ويعيشون المعاناة نفسها لنرى موقفهم حينها. وكثيرون من أبنائنا يدرسون في الخارج، وكثير من الأجانب يعيشون في لبنان، فهل علينا أن نضع ألقلاً على قلوب شباننا، حتى لا يغرموا بهذا أو تلك؟».

وفي الآونة الأخيرة تجرأ القاضي جوني قزي، وأعطى لأرملة لبنانية الحق بمنح أولادها الجنسية، وهي امرأة منكوبة اجتماعياً واقتصادياً، وتعاني الويلات، نتيجة لوضع أولادها الأجانب، وبعد أن أصدر هذا القاضي حكمه «باسم الشعب اللبناني» وبناءً على قاعدة «العدل أساس الملك»، قدمت الدولة ممثلة بهيئة القضاة في وزارة العدل استئنافاً ضد هذا الحكم. ويجري حالياً تسفير الشاب خالد من أحضان أمه اللبنانية، لأنه يعاني البطالة التي يعيشها معظم الشباب اللبناني، ولم يجد من يكفله ليحصل على الإقامة، وهو الآن يناشد المجتمع الأهلي، لأنه سينسلخ عن جذوره، حيث ترعرع وعاش، وعن حضن والدته إلى سورية التي لا يعرف عنها شيئاً، وليس له فيها صديق أو قريب، فهو يتيم منذ الولادة، ووالده المتوفى كان لاجئاً فلسطينياً فيها.

إنها معاناة لا تنتهي في مجتمعات تتغنى بالحرريات والديمقراطية، وتكبلهما بالقيود الفولاذية

تاريخ النشر : 15-02-2010